



ATCOSS

المؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية

IV. ARAP-TÜRK SOSYAL BİLİMLER KONGRESİ

4TH ARAB-TURKISH CONGRESS OF SOCIAL SCIENCES

الاقتصاد والتعليم والتنمية

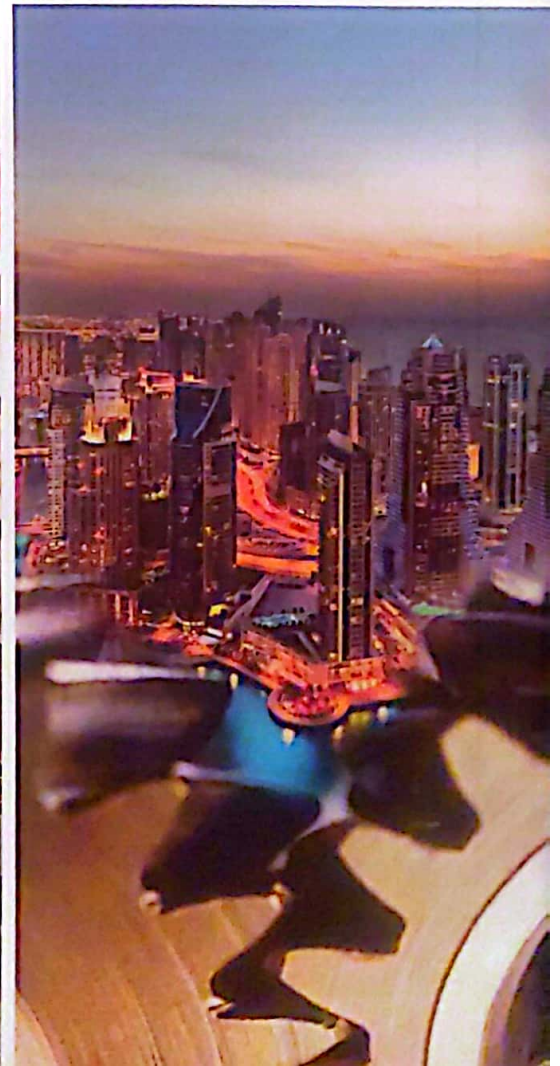
EKONOMİ, EĞİTİM VE KALKINMA

ECONOMY, EDUCATION AND DEVELOPMENT

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية • 26-27 أكتوبر 2014



2015 • Ankara/Turkey





A T C O S S

THE ARAB-TURKISH CONGRESS OF SOCIAL SCIENCES

المؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية

IV. ARAP-TÜRK SOSYAL BİLİMLER KONGRESİ

4th ARAB-TURKISH CONGRESS of SOCIAL SCIENCES

الاقتصاد والتعليم والتنمية

2014 أكتوبر 27-26

26-27 Ekim 2014

26-27 October 2014

جامعة البترا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

Petra Üniversitesi, Amman, Ürdün

Petra University, Amman, Jordan



الإعلام الإلكتروني ومواكبة السياسات العنومية في مجال حقوق الإنسان

د. إدريس لكريني

- مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، كلية الحقوق، مراكش؛
المغرب

شهدت وسائل الاتصال الحديثة تطورات مذهلة في السنوات الأخيرة؛ بالموازاة مع التطورات التي طالت حقل التكنولوجيا الحديثة عموماً ومجال "الإنترنت" على وجه الخصوص؛ وأضحى حضور كثير من المنابر (كاليوتيوب؛ والمواقع الإلكترونية؛ والفيس بوك؛ والتويتتر؛ والمدونات الإلكترونية...) يتنامى بصورة متسارعة؛ مما جعلها تتحول من فضاءات وتقنيات للتواصل إلى قنوات ضاغطة؛ ومكّنها من تجاوز احتكار الدول بقنواتها الإعلامية والتربوية والثقافية للمعلومة والأخبار ووسائل التعبير بصفة عامة..؛ بل إنها أضحت في واقع الأمر منافساً حقيقياً لهذه القنوات؛ بعدما أتاحت إمكانات فائقة في التواصل بين مختلف الأشخاص في مناطق شتى من العالم؛ وتبادل الأفكار بصدد عدد من القضايا؛ وتكسير الحدود الجغرافية والاجتماعية والسياسية بين الدول؛ لتوفّر تواصلًا أكثر نجاعة وفعالية..

وفي هذا السياق؛ برزت هذه المنابر الإلكترونية؛ وسمحت بطرح مواضيع وقضايا سياسية واجتماعية وشخصية.. مختلفة ترتبط بالشأن العام؛ ونظرا لتزايد مقرونياتها وتنوع طرق النشر فيها؛ فقد سمحت لأصحابها ولمرتاديهها بمواكبة السياسات العمومية في مختلف المجالات..

إن تناول هذا الموضوع يفرض طرح مجموعة من الملاحظات الأساسية:

- تتميز شبكة الأنترنت بغزارة المعلومات وتنوعها وتدفعها بشكل مستمر؛ وقدرتها على التأثير في الرأي العام؛

- هناك صعوبات جمة تعتور مهمة هذه الوسائل في هذا الشأن؛ بالنظر إلى تعقد السياسات العمومية وارتباطها بقطاعات تقنية وإدارية من جهة؛ وضعف التكوين في مجال تقني يتطلب احترافية كبيرة، ووجود إكراهات في الولوج إلى المعلومات²¹².

- إن تأثير الإعلام بصفة عامة في السياسات العمومية؛ يتطلب توافر شروط مهنية ذاتية مرتبطة بالكفاءة وأخلاقيات المهنة؛ وأخرى موضوعية مرتبطة بالإطار القانوني وهامش الحرية المتاح للإعلام؛

- إذا كان تأثير وسائل الإعلام التقليدية في السياسات العمومية يكون أكثر حضورا وفعالية داخل البلدان الديمقراطية؛ فإن الإعلام الإلكتروني يكون حضوره أكثر قوة في الدول التي يعرف فيها الإعلام العمومي الرسمي أزمة مصداقية..؛

- أصبح النشر الإلكتروني بشكل عام يشكل متفسا لتجاوز الإكراهات والقيود السياسية والقانونية التي تحد من حرية الصحافة؛

- فرض الإعلام الإلكتروني نمطا ثقافيا جديدا وواقعا إعلاميا جديدا لا يمكن تجاوزه أو التكر له؛

- تجاوز الإعلام الإلكتروني أساليب الرقابة التقليدية ووسع من هامش الحرية والجرأة في تناول القضايا المجتمعية²¹³؛

²¹² - إدريس لكربني ومصطفى جاري: تقرير حول ندوة دولية: أي دور للإعلام في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ العرب الأسبوعي؛ بتاريخ 2010/11/06

- هناك صعوبات جمة تعتور مهمة هذه الوسائل على مستوى مواكبة السياسات العمومية؛ وذلك بالنظر إلى تعقد هذه الأخيرة وارتباطها بقطاعات تقنية وإدارية من جهة؛ وضعف التكوين في مجال تقني يتطلب احترافية كبيرة، ووجود إكراهات في الولوج إلى المعلومات؛

- أضحت المنتديات ومواقع "الفايس بوك" و"التويتر" والمواقع والمدونات الإلكترونية توفر إطار افتراضيا لمناقشة وتداول عدد من القضايا والمعطيات المرتبطة بالشأن العام؛

- أخيرا؛ هناك علاقة وطيدة بين ترسيخ الوعي والمعرفة داخل المجتمع ودعم الانتقال نحو الديمقراطية وتخليق الحياة العامة..

أولا- الإعلام الإلكتروني: إمكانيات مذهلة في عالم يتغير

يجد النشر الإلكتروني بشكل عام أساسه في ظهور الكتاب الإلكتروني في بداية التسعينيات من القرن المنصرم؛ وتوافر إمكانيات تخزينه ونشره؛ قبل أن يتعزز ويتطور بشكل مدهل مع توافر شبكة الأنترنت التي سمحت بتوزيع الكتب والمنشورات بأشكال مختلفة وبصور متطورة وفورية؛ ووجود برامج إلكترونية مختلفة؛ تسمح بتصنيف وتحميل المنشورات بسبل مبسطة وسريعة..

ويمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء تنامي الاهتمام بالنشر الإلكتروني والإقبال المتزايد عليه؛ فتكلفته متواضعة بالمقارنة مع النشر الورقي؛ ناهيك عن انتشار استعمال الحواسيب على نطاق واسع في المؤسسات والبيوت والمدارس والجامعات.. وظهور الأفراس المدمجة وغيرها من تقنيات التخزين؛ وتزايد الربط بشبكة الأنترنت؛ ووجود مكاتب إلكترونية منافسة للمكاتب التقليدية..

وينطوي النشر الإلكتروني على أهمية كبرى من حيث الإمكانيات الهامة التي يختزنها، فهو يسمح بإتاحة المعطيات والأخبار والمعلومات بأقل تكلفة بالنسبة للناشر أو القارئ؛ ويوفر إمكانيات تكبير الشكل المعروضة به أو تقديمها في صورة أنيقة؛ بالإضافة إلى إمكانيات تحويلها إلى نصوص مسموعة متاحة لفاقدي البصر.

213- يمكن للنشر الإلكتروني تجاوز الرقابة حتى في حالة حجب المواقع من خلال استخدام بعض البرامج أو عبر إرسال الخبر أو مقطع الفيديو أو التقرير عبر البريد الإلكتروني..

وعلاوة عن كونه يعتبر صديقا للبيئة من حيث دوره في الحد من مخاطر التلوث الناتج عن تصنيع الورق وتوزيعه؛ وتلافي المشاكل المرتبطة بنقله؛ فإن النشر الإلكتروني يسمح بانتشار المواد المنشورة على نطاق جغرافي واسع ويتجاوز التعقيدات التقنية والإدارية للنشر الورقي؛ وتلافي نفاذ نسخ الكتب والجرائد والمطبوعات من المكتبات والأكشاك؛ لأن المواد الإلكترونية تظل متاحة للجميع في شبكة الأنترنت أو مخزنة في الحاسوب؛ بما يسمح بالاطلاع عليها كل حين²¹⁴.

ويبدو من خلال الوقوف على مواد مختلف المواقع الإلكترونية؛ التي تنتوع من حيث مجالات اهتمامها بين رياضية وجامعية وسياسية وأدبية وإعلامية.. أنها تسهم في رواج مجموعة من المعلومات والأفكار والمعطيات العلمية والتقنية والإخبارية.. بسرعة فائقة وبأسلوب مباشر تطبعه الفورية والبساطة.

وعلاوة عن المواقع الإلكترونية التي تعنى بقضايا وطنية ودولية؛ ظهرت في السنوات الأخيرة مواقع إلكترونية تعنى بالشأن المحلي داخل مختلف الجهات والمدن²¹⁵؛ بالصورة التي أعطت دفعة نوعية للإعلام الجهوي ودعمت حضوره على مستوى تقييم ومتابعة ومراقبة تدبير الشؤون العامة المحلية وتنوير الرأي العام المحلي بمختلف أخبار ومستجدات الجهة أو المدينة والتعريف بالنخب المثقفة والسياسية والاقتصادية.. المحلية والتحسيس بمختلف القضايا والأولويات المحلية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. لدى صانعي القرار محليا ووطنيا²¹⁶.

ويمكن القول إن مصادقية النشر الإلكتروني تعززت لدى الجمهور من خلال التوثيق بالصورة والصوت ومقاطع الفيديو..؛ حتى أضحت معها الكثير من وكالات الإعلام الدولية

²¹⁴ - إدريس لكريني: النشر الإلكتروني بين التواصل والتأثير؛ ضمن أي دور للإعلام في التأثير على أجندة السياسات العمومية؟ (مؤلف جماعي من تنسيق مصطفى جاري وإدريس لكريني)؛ المطبعة والوراقة الوطنية؛ مراكش؛ الطبعة الأولى 2011؛ ص 111

²¹⁵ - برزت في هذا السياق مجموعة من المواقع الإلكترونية التي ارتبطت بمدن وجهات معينة؛ ونذكر في هذا السياق: المراكشية(مراكش)؛ وجدة سبتي؛ بوابة بني ملال؛ ناضور سبتي..

²¹⁶ - إدريس لكريني: النشر الإلكتروني؛ الفرص والإشكالات؛ العدد 45-46 لشهر نونبر 2010 من مجلة نوافذ؛ المغرب؛ أشغال الندوة الدولية التي نظمتها مجلة "نوافذ" (الرباط) بشراكة مع "معهد التنوع الإعلامي" (لندن) بمراكش يوم 19 دجنبر 2009 حول: الإعلام الجهوي والديمقراطية المحلية؛ ص 45

الكبرى في مناطق مختلفة من العالم تعتمد ضمن نشراتها الإخبارية وبرامجها المختلفة على ما تعرضه شبكة التواصل الاجتماعي من أخبار وتقارير وصور ومقاطع الفيديو في "الفيس بوك" و"تويتر" و"اليوتوب" والمواقع والمدونات الإلكترونية..

وفي هذا الصدد؛ يشير أحد الباحثين إلى أن "الإعلام الإلكتروني" أسهم بشكل ملحوظ في تطوير حقل الإعلام التقليدي من حيث دفعه إلى الاعتماد على هذه المواقع في كثير من الأحيان كمصدر للأخبار والصور والفيديو.. من جهة؛ أو دفعه إلى إحداث مواقع إلكترونية موازية تابعة لها للاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها هذا النشر²¹⁷ على مستوى نشر المقالات ومقاطع الفيديو والصور والتقارير والأخبار الآنية وتنظيم استطلاعات رأي وتلقي آراء وانطباعات الجمهور بلغة واحدة أو أكثر. ويضيف الباحث أن "الإعلام الإلكتروني" أسهم في التأثير بصورة كبيرة في مسار الصحافة الورقية على مستوى صياغة الخبر من خلال التركيز والاختصار وهما السمتان المميزتان للخبر على الأنترنت²¹⁸.

بل أكثر من ذلك؛ أسهمت مختلف المواقع الإلكترونية في فضح عدد من مظاهر الفساد الإداري والسياسي والتهميش الاجتماعي.. وأكدت نجاعتها في الوصول بتوصياتها ومطالبها وحملاتها إلى صانعي القرار على اختلاف مستوياتهم ومجالات اشتغالهم..

ثانياً- الإعلام الإلكتروني وفرص التأثير في السياسات العمومية

يعرف "جيمس أندرسون" السياسة العمومية بكونها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع" ويضيف بأنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، إنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة²¹⁹..

²¹⁷ - خالد فياض: الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة قضايا 2009، ص 16

²¹⁸ - خالد فياض: الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق؛ ص 18

²¹⁹ - د.جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة؛ ترجمة د.عامر الكبيسي؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة؛ قطر 1998، ص 15 وص 16

فيما يربطها الكثير من الباحثين بالقرارات والبرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بعدد من المجالات الاجتماعية داخل الدولة؛ غير أن هذه السياسات وإن كانت تستجيب في مجملها لمجموعة من الحاجات الاجتماعية؛ فإنها غالباً ما تهتمش أو تهمل حاجات أخرى.

إن انتقال مشكلة أو قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.. إلى دائرة القضايا العمومية التي يفترض أن تحظى باهتمام صانعي القرار ضمن السياسات العمومية؛ يطرح مسؤولية عدد من الفاعلين؛ من قبيل الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط إضافة إلى الإعلام من خلال أسلوب التعبئة وحشد الرأي العام؛ وهذا يدفع إلى القول بأن صياغة وصناعة السياسات العمومية في بعدها الوطني والمحلي ليست حكراً على الأجهزة الرسمية للدولة.

إن دور الإعلام في هذا الشأن يظل مطلوباً على اعتبار الرسالة النبيلة المفترضة التي يتحملها على مستوى التثوير والتنشئة والتعبئة..؛ غير أن بلورة هذه الرسالة على أرض الميدان وبشكل بناء؛ تظل مشروطة بتوافر مجموعة من العناصر التي تتركز في توخي قدر من الاستقلالية والموضوعية في تناول القضايا والمواضيع التي تتطلب تدخلات وتدابير ميدانية أو تشريعات قانونية مواكبة؛ وتجاوز التهافت على تحقيق الربح المادي والإثارة؛ بما يكرس الانتقائية في تناول المواضيع تبعاً لمردوديتها المادية، كما يتطلب الأمر وجود استعداد وإرادة من قبل صانعي القرارات لمواكبة ما يطرح من قضايا مجتمعية داخل الحقل الإعلامي بمختلف أشكاله.

بيّنت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال قدرتها المذهلة في التفاعل مع القضايا المجتمعية؛ كما أثبتت هذه التقنيات الجديدة أهميتها وجدارتها في توجيه الأحداث وتعبئة الجماهير ونقل الأخبار بصورة متواصلة خلال الأحداث الاجتماعية والسياسية والثورات التي شهدتها الكثير من الدول العربية؛ حيث سارع الكثير من الأشخاص إلى إطلاق عدد من المواقع والمدونات الإلكترونية..

إن لجوء عدد من الأشخاص إلى شبكة الأنترنت وما تتيحه من إمكانيات في التواصل والضغط؛ جاء نتيجة لعدم فعالية الإعلام الرسمي لكثير من البلدان في نقل القضايا الاجتماعية المطروحة بشكل موضوعي إلى صانعي القرارات؛ أو عجزه عن تنوير الرأي العام بقضاياها الحقيقية وفي عجزه عن ممارسة مهامه النبيلة داخل المجتمع.

فامتلاك الشخص لهاتف نقال أو آلة تصوير مع ربط بالإنترنت يسمح له بتحقيق سبق صحفي ونقل الخبر إلى الرأي العام وتجاوز احتكار القنوات أو الرقابة الرسميتين ليطلع عليه الملايين من الناس في مناطق مختلفة من العالم.

لقد أسهم النشر الإلكتروني في بروز ما يسمى بالمواطن الصحفي المساهم في جمع وتصنيف وتحليل وصياغة المعلومات والأخبار.. مما أعطى فرصا متزايدة لتوسيع مساهمة المواطن في صناعة القرار السياسي والذي يعتبر جوهر العملية الديمقراطية من خلال ما تمثله الإنترنت من مصدر مهم لتنمية المعارف الفردية حول القضايا موضوع الحوار والجدل السياسي داخل المجتمع بما في ذلك قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي، وزيادة الوعي بعمليات صنع القرار السياسي، وانتشار المعرفة داخل المجتمع والقضاء على حالات احتكارها²²⁰.

ويضيف الباحث بأن الإعلام الإلكتروني بإمكانه أن يسهم في تعميق الشفافية في السياسات الحكومية من خلال ما يوفره من فرص تدفق المعلومات من الحكومة إلى المواطنين والعكس، عبر المواقع الرسمية للوزارات والإدارات الحكومية التي تحوي معلومات مهمة حول السياسات والخطط الحكومية الراهنة أو المخططة مستقبلا والتي تساهم في نشر وتعميق الحوار العام حول تلك السياسات. وطبعاً ذلك يظل متوقفاً على طبيعة المعلومات المتاحة في المواقع الرسمية ومدى اعتماد هذه الأخيرة على فكرة التغذية الاسترجاعية كآلية لترشيد وتطوير تلك السياسات²²¹.

لقد فتح الإعلام الإلكتروني نافذة جديدة وآفاقاً واسعة؛ وبخاصة في الأقطار التي تسيطر فيها الدولة على وسائل الإعلام، الأمر الذي جعله يتحول في زمن قياسي من مجرد هواية ظهرت لأول مرة بالولايات المتحدة في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم؛ إلى قوة مؤثرة داخل المجتمعات في السنوات الأخيرة، بعدما تمكن الناشرون في هذا الصدد من توجيه النقد لعدد من المؤسسات والشخصيات والسياسات العمومية.. وطرحوا معلومات وآراء ومواضيع تتعلق بقضايا اجتماعية وسياسية مختلفة لا تحظى باهتمام كبير من لدن وسائل الإعلام التقليدية؛

²²⁰ - خالد فياض: الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق؛ ص 16

²²¹ - خالد فياض: الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق؛ ص 16

بجراً غير معهودة وبدون خلفيات إيديولوجية أو مصلحة في كثير من الأحيان، وهو ما عزز من مصداقيته في أوساط مرتاديها.

وفي هذا السياق؛ لاحظ أحد الباحثين أن المدونات استطاعت أن تنافس المعلومة الرسمية التقليدية التي تبثها الصحف والإذاعات والمحطات الفضائية التي غالباً ما تمنع من نشر الآراء والأفكار المعارضة..، فالكتابة والنشر بالاعتماد على المدونة أسهل على المستوى السيكولوجي من الأشكال الأخرى من التعبير (الصحيفة، الإذاعة..). بحكم أن الكاتب لا يخشى من الأحكام المسبقة؛ وبخاصة عندما يكون الهدف هو التواصل مع الآخر.. ويضيف بأن صحافة المدونات لا تكلفه مالية لها ولا مصلحة ذاتية لها ولا مناصب تسعى للدفاع عنها ولا رأسمال لها تخشى عليه أن ينهار في سوق الأسهم، إنها ببساطة صحافة الفرد الذي يتحدث بوصفه مواطناً لم يجد من يسمع مشاكله ويعرضها على وسائل الإعلام التقليدية: تلفزيون؛ إذاعة، صحافة ورقية²²².

ففي ظل التعتيم الإعلامي الذي مورس عما كان يحدث في العراق في أعقاب احتلاله من قبل القوات الأمريكية؛ لعب الإعلام الإلكتروني أدوار هامة في تقديم معطيات واقعية بالأرقام وبالصورة والصوت عما كان يحدث داخل هذا البلد العربي من اعتداءات وخروقات.. كما وقفوا على حجم الخسائر الأمريكية هناك.

وفي سياق الحملة الدعائية التي مهدت للعدوان الإسرائيلي على غزة (2008-2009) ورافقتها وأعقبها، جندت وزارة استيعاب المهاجرين ووزارة الخارجية الإسرائيليتان نحو ألف (1000) من المهاجرين اليهود الجدد إلى إسرائيل من الذين يجيدون لغات أجنبية للانضمام إلى جيش المدونين الذي شكلته الوزارتان لغاية محددة بوضوح وهي إغراق المدونات بـ"آراء" مؤيدة لإسرائيل²²³.

²²² - جمال الزين: المدونات الإلكترونية و"سلطة التدوين"؛ المرجع السابق؛ ص 168 و169

²²³ - إسرائيل تجند 1000 مدون لحملة الإعلام ضد الشعب الفلسطيني؛ جريدة القدس، فلسطين؛ العدد 14171

بتاريخ 29 يناير 2009

وقد قامت مدونةٌ مصريةٌ تدعى علياء المهدي بنشر صور لها عارية في مدونتها مما أثار مجموعة من ردود الفعل²²⁴.

تشكل المدونات والمواقع الإلكترونية في جزء كبير منها منبرا لإسماع أصوات متباينة في مستوياتها وخلفياتها الثقافية والاجتماعية..؛ وتسهم بشكل ملحوظ في بناء اتجاهات الرأي العام إزاء قضايا مختلفة؛ بل إنها أصبحت تمارس نوعا من الرقابة على الإعلام التقليدي إلى حد الإحراج بما يمنعه من حجب المعلومات وتحريف المعطيات أو السكوت عن بعض الأحداث والقضايا..

وعلاوة على تركيز بعض المدونات والمواقع المغربية على قضايا قومية ودولية؛ ظهرت مواقع ومدونات حقوقية؛ وأخرى نقابية وأخرى خاصة بفروع محلية للأحزاب؛ وأخرى تهتم هيئات وفصائل طلابية؛ كما ظهرت مدونات ومواقع تتابع تحركات المعطلين عن الشغل وتعتبر عن مطالبهم²²⁵..

كما أن كثيرا من أعضاء حركة 20 فبراير التي ظهرت في أعقاب الحراك الذي شهدته المنطقة العربية؛ وفي غياب تغطية إعلامية كافية لتحركاتهم من قبل الإعلام التقليدي في أشكاله المكتوبة أو المسموعة أو المرئية الرسمية وغير الرسمية، سارعوا إلى توظيف المدونات والمواقع الإلكترونية في نشر بلاغات الحركة وأنشطتها ومطالبها وصور مقاطع الفيديو المرتبطة بتحركاتها إلى جانب استثمار التقنيات الأخرى المتعلقة ب"اليوتوب" و"الفييس بوك" و"التويتر" والبريد الإلكترونيين..

ويلاحظ أن ولوج عالم التدوين والمواقع الإلكترونية في المغرب لم يعد مقتصرا على من وجدوا فيه فرصة للتعبير عما يخالج صدورهم بعيدا عن الأشكال التقليدية للتعبير وعن أية رقابة مؤسساتية، بل تعداه إلى مدونين خبروا السياسة واحترفوها ويمتلكون فضاءات للتعبير

²²⁴- يدعو "إطلاق ثورة تحريرية ضد القيود المجتمعية على المرأة".. حيث زار هذه المدونة ما يقارب مليون شخص خلال 24 ساعة.

²²⁵- انظر على سبيل المثال؛ مدونة حوار الأطر العليا المعطلة التي تعنى بمتابعة مطالب هذه الفئة؛ وتنتشر احتجاجاتها بالصور والفيديو؛ كما تقوم بنشر قصاصات الجرائد التي تتابع مطالبها؛ كما تنشر بلاغات لطلب الدعم والتضامن..

داخل أحزابهم وعلى صفحات جرائدها.. ولا يقتصر الأمر على مدونين منتمين إلى أحزاب تعمل في إطار الشرعية، بل تعداه إلى مدونين منتمين إلى جماعات سياسية غير معترف بها كجماعة العدل والإحسان²²⁶..

ولعلّ ما يعزّز من أدوار النشر الإلكتروني بشكل عام والتدوين على وجه الخصوص هو مدى قدرتهما على مواكبة التحولات المجتمعية؛ ومتابعة ومواكبة السياسات التي تبشرها الدولة سواء على مستوى التحسيس والمتابعة أو التقييم والمراقبة من منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام على مستوى التتوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة.

ثالثاً- الإعلام الإلكتروني وحقوق الإنسان

رغم الانتقادات التي أثّرت بصدد هذا الإعلام عند بدايات ظهوره؛ إلا أنه اكتسب مصداقية كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب تزايد الإقبال عليه وتوجه عدد من "المستشهرين" لخدماته؛ واعتماده على التوثيق بالصورة والصوت ومقاطع الفيديو..؛ بالإضافة إلى مساهمته في فضح كثير من مظاهر الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان..

وقرّ الإعلام الإلكتروني فضاء حيويًا للنقاش وتناول المواضيع بجرأة كبيرة؛ بل دفع الكثير من وكالات الإعلام إلى الاعتماد على ما تعرضه شبكاته من أخبار وتقارير وصور.. بما أسهم في تجاوز احتكار الدول للمعلومة والأخبار.

تتعدّد العوامل التي تدعم اهتمام الإعلام الإلكتروني بقضايا حقوق الإنسان؛ فهذه الأخيرة تتجاوز البعد المحلي إلى قضية عالمية تحظى بأولوية كبرى؛ كما ظهر جيل جديد من الحقوق تطلب مقارنة مبنية على التعاون والتنسيق الدوليين؛ كما هو الشأن بالنسبة للحق في بيئة سليمة؛ والحق في السلام والحق في التنمية والحق في الولوج إلى المعلومات..؛ علاوة على اتساع دائرة الفقر في العالم؛ حيث يعاني ما يقارب المليار من سكان الأرض من الجوع.. وتنامي النزاعات الداخلية؛ وتصاعد المطالب بالتغيير نحو الديمقراطية في كثير من الأقطار؛ وما يتمخض عن ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان..

226- انظر في هذا الشأن؛ عادل نجدي: "حزب المدونين المغاربة" يعلن عن نفسه؛ مجلة الإنسان الجديد، المغرب؛ العدد 21 بتاريخ غشت/سبتمبر 2007.

وهكذا؛ زادت الرغبة نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة خدمة للإنسانية؛ وأصبح الإعلام الإلكتروني يشكل متفصلاً لتجاوز الإكراهات والقيود السياسية والقانونية التي تحدّ من حرية الصحافة؛ حيث أضحت المنتديات ومواقع "الفييس بوك" و"التويتتر" والمواقع والمدونات الإلكترونية توفر إطاراً افتراضياً لمناقشة وتداول عدد من القضايا المجتمعية الحيوية؛ وسعى الكثير من الأشخاص إلى استثمار هامش الحرية الذي تتيحه شبكة "الأنترنت" في هذا الصدد..

يعتبر الإنسان هو المعنى بالرسائل الإعلامية؛ والحق في الاتصال والإعلام هو حق من حقوق الإنسان؛ أكد عليه الإعلام العالمي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة عشرة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته التاسعة عشرة؛ وكذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته الثانية والثلاثين.

أمام الإمكانيات التي يتيحها الإعلام الاجتماعي؛ ظهرت مواقع إخبارية وطنية ودولية تهتم بقضايا حقوق الإنسان سواء بمبادرات فردية تسمح بإسماع أصوات فئات مظلومة أو محرومة.. داخل المجتمع؛ أو من خلال مواقع لهيئات المجتمع المدني تستثمرها في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وكان لهذه المواقع دور كبير في بروز ما يسمى بالمواطن الصحفي المساهم في جمع وتصنيف وتحليل وصياغة المعلومات والأخبار.. ونزع احتكار الدولة للمعلومات والأخبار مما أعطى فرصاً متزايدة للانفتاح مساهمة المواطن في صناعة القرار السياسي والذي يعتبر أساس العملية الديمقراطية.

أسهم الإعلام الاجتماعي في كسر مفهوم السيادة في بعدها الصارم الذي شكل ذريعة لانتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها شأنًا داخلياً؛ وفي دعم قضايا حقوق الإنسان؛ كما فتح نافذة جديدة وآفاقاً واسعة أمام فئات مختلفة داخل المجتمع للتعبير عن مآسيها وآلامها؛ وتحول في زمن قياسي إلى قوة مؤثرة؛ ومنبر لإسماع الأصوات المهمشة؛ وبناء اتجاهات الرأي العام. كما ساهم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الشباب باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بالإعلام الاجتماعي؛ وأتاح إمكانية الوصول إلى فئات واسعة ومتنوعة من الناس؛ وترسيخ ثقافة المطالبة بالحقوق؛ ووفر جرأة كبيرة في تناول قضايا حقوق الإنسان؛ وكسر من

رقابة الدولة وتحكمها في مسار الإعلام؛ وهو ما سمح بخلق فضاء للنقاش والحوار بين فئات مجتمعية تتقاسم أفكارا وقضايا واهتمامات وانتماءات ومعاناة.. مشتركة.

ومن منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام بشكل عام على مستوى التثوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة؛ يمكن للإعلام الاجتماعي أن يساهم في دعم وتعزيز حقوق الإنسان؛ عبر مستويين؛ الأول أفقي؛ من حيث ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا والتربية عليها؛ وبلورة نقاشات مفتوحة على مواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان؛ ونشر كتب ومقالات وتقارير وتشريعات وطنية واتفاقيات دولية في نفس السياق؛ وإتاحة الفرص للتعرف على منظمات وهيئات محلية ودولية تعنى بالموضوع..

أما الثاني؛ فهو عمودي؛ من حيث كشف وفضح الانتهاكات المختلفة التي تطال حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم بشكل فوري ومدعم بالصور والصوت أو مقاطع الفيديو.. وإبلاغها للرأي العام؛ وتسليط الضوء على مختلف القضايا والمواضيع الإنسانية المرتبطة بمعاناة فئات معينة داخل المجتمعات؛ والدفع باتجاه المصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ ونشر تقارير وبلاغات وبيانات مرتبطة بالانتهاكات المختلفة التي تطال حقوق الإنسان..؛ علاوة على السعي لتدفق المعلومات من أسفل إلى أعلى..

ولعل هذا ما دفع الكثير من المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية العاملة في حقوق الإنسان إلى فتح مواقع إلكترونية للتواصل مع الجمهور.

نظرا لحيويته وأهميته ونتيجة للارتفاع اللافت في عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية؛ لقي الإعلام الإلكتروني اهتماما واسعا ومتزايدا، ويبدو أن الطابع الذي يميز هذا الإعلام في المنطقة هو الميل إلى نقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية..

وقد ازدادت أهمية هذا الإعلام مع انطلاق الحراك في المنطقة؛ حيث بادر الكثير من الأشخاص إلى إحداث مواقع ومدونات إلكترونية تنقل الخبر من مواقع الحدث من خلال التقارير والصور ومقاطع الفيديو؛ وإبداء الآراء والمواقف إزاء التحولات الجارية، كما ساهمت في فضح الكثير من الخروقات وتعبئة الجماهير ونقد الأوضاع.

إن الأدوار المتزايدة للإعلام الإلكتروني في مجالات الفصح والتأثير والضغط؛ لم تخل من مشاكل وإكراهات؛ ذلك أن عددا من الناشرين على امتداد مناطق مختلفة من العالم اعتقلوا أو تعرضوا للمتابعة القضائية والاستتطاق أو شطبت مدوناتهم ومواقعهم من شبكة الإنترنت نتيجة لنشرهم لبعض الآراء والمواقف والأخبار.. في هذا السياق²²⁷.

ولمواجهة هذه التضييقات بدأ أصحاب المواقع يتكثرون في إطار اتحادات وطنية وإقليمية ودولية تسمح بالتنسيق والتعاون لمواجهة هذه الضغوطات من جهة؛ ومحاولة تخليق وتنظيم حقل الإعلام الإلكتروني من جهة ثانية؛ والعمل على المحافظة على هامش الحرية التي أتاحتها شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة من جهة ثالثة.

إن التطور المذهل الذي طال شبكات التواصل الاجتماعي؛ لم يواكبه التشريع القانوني اللازم للموازنة بين حرية التعبير والنشر والولوج إلى المعلومات من جهة؛ وتوخي المسؤولية بعدم الانحراف في استثمار حرية النشر على مستوى الاعتداء على الملكية الفكرية أو عدم احترام ضوابط وأخلاقيات مهنة الصحافة من جهة ثانية؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشر الإشاعات والمواضيع المحرصة على العنصرية أو العنف أو التهجم على حريات وحرمان وكرامة الآخرين ..

وهناك مجموعة من العوامل التي تجعل من إمكانية الانحراف بهذا الإعلام أمرا محتملا؛ فعلاوة عن انتشار برامج وتقنيات تركيب الصور ومقاطع الفيديو وتزويرها (تقنية الفوتوشوب)؛ هناك تزايد في فتح الصفحات والمدونات بأسماء مستعارة؛ كما أن غالبية أصحابها يفتقرون لمقومات العمل الصحفي الاحترافي؛ ويجهلون التشريعات المؤطرة له.. بما يسائل قدرتهم على التمييز بين الخبر والإشاعة؛ وبين المقاربة الموضوعية المحايدة وبين إسقاط الأحكام المسبقة؛ وبين أسلوب النقد البناء واحترام الحياة الخاصة للأفراد من جهة والغذف والسب والشتم والتجريح من جهة ثانية..

²²⁷ قامت السلطات المصرية بقطع شبكة الأنترنت في أوج الثورة؛ مما خلق حالة من الارتباك في أوساط المدونين ومنعهم من الأنترنت بشكل عام؛ بالإضافة إلى عدد من الصحفيين المحترفين لعدم تمكنهم من إرسال تقاريرهم بصورة آنية..

وإذا كان إحداث مواقع بأسماء مستعارة؛ يسمح أحيانا بمقاربة مواضيع شتى بجرأة وموضوعية؛ فإنه يطرح في المقابل مسئولية أخلاقية وقانونية؛ نتقلص معها إمكانية التحكم في مآل النشر الإلكتروني بشكل عام؛ وتجعل من انحرافه أمرا واردا.

ولعل هذا ما دفع الكثير من الإعلاميين إلى التعامل بحذر شديد مع ما تنشره المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من أخبار ومعطيات وصور.. يشككون في كونها صادرة عن مصادر موثوق فيها؛ رغم جدتها وأنيبتها²²⁸.

إن إسهامات الإعلام الإلكتروني في دعم وترسيخ حقوق الإنسان؛ تظل متوقفة في جانب مهم منها على قدرة رواد هذه الشبكات على مواكبة التحولات المجتمعية؛ وعلى بلورة رسالة نبيلة تدعم تعزيز الحقوق وحماية الحريات.

²²⁸ - سقطت شبكة التلفزيون الأمريكية في حرج شديد سنة 2009 عندما أكدت في نشراتها خيرا يؤكد صلة الضابط الأمريكي من أول عربية نضال حسن الذي أطلق النار على زملائه في قاعدة "فورت هود" مع تنظيمات "إرهابية" اعتمادا على معلومات وردت في "تويتر" قبل أن يتبين عدم صدق هذه الأخبار.